

مناطق الظل بين الخطاب السياسي الداخلي والتزامات الجزائر الدولية Shadow areas between internal political discourse and Algeria's international commitments

د. محمد عشاشي¹، مخبر الدولة، السياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية. جامعة قسنطينة3
(الجزائر).

mohamed.achachi@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/21 تاريخ القبول: 2023/05/09 تاريخ النشر: 2023/06/01

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على ملامح المشروع الجزائري لحل معضلة تنمية مناطق الظل، وذلك من خلال تحليل الخطاب السياسي الرئاسي حولها والإجابة عن مدى إسهامه في بعثه والترويج له، وبحث خلفيات ذلك، وعلاقة المشروع بالطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، والوفاء بالتزاماتها الخارجية. وقد توصل الباحث إلى أن توظيف الخطاب السياسي الرسمي والرئاسي منه خاصة، قد ساهم بفعالية كبيرة في إخراج "مناطق الظل" إلى "دائرة الضوء"، ونجح في الترويج لها وحشد تأييد مؤسساتي وشعبي كبير حولها، كما كشف عن تناغم هذا المشروع الوطني مع الخطة الأممية للقضاء على ظاهرة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ الخطاب السياسي؛ مناطق الظل؛ العدالة الاجتماعية؛ أهداف التنمية المستدامة.

Abstract:

This study aims to identify the features of the Algerian project that deals with the problem of the development of the shadow zones through both the analysis of the presidential political discourse and the presentation of the extent of promoting this project, also by examining its relationship with the Algerian State social nature and the fulfilment of its world obligations. The researcher considers that the use of the formal political discourse has contributed to bringing "shadow zones" into the "spotlight". He reveals that this national project is in accordance with the UN to eradicate poverty and achieve sustainable development goals.

Key words: Algeria; political discourse; shadow areas; social justice; sustainable development goals.

مقدمة:

تصدر مفهوم "مناطق الظل"، الذي يشير إلى ظاهرة الفقر والتمهيش وغياب العدالة الاجتماعية وتعطل التنمية في بعض مناطق الوطن (بسبب العزلة وغيرها)، المشهد السياسي الرسمي والفعل الحكومي في مجال التنمية المحلية لمدة ناهزت الثلاث سنوات (2020-2022)، وذلك بفضل طرحه وتناوله على أعلى مستويات الدولة وفي الرأس منها الخطاب الرئاسي والحكومي، فأصبحت تلقى حوله الخطاب وتعدّد حوله الندوات، وتوضع له السياسات وترصد له الأطراف المالية المعتبرة، وتجند له وسائل الإعلام المختلفة لتغطية الفعاليات المتعلقة به، لدرجة يخيل فيها للمتابع العادي بأن الأمر يتعلق بظاهرة حديثة النشأة أو الاكتشاف، وأن مسألة حلها تحظى بأعلى درجات الأهمية لدى أعلى السلطات العمومية في إطار ما يعرف ببناء "الجزائر الجديدة"، مما يفرد لها بطابع خاص يميزها عن سائر الظواهر التنموية، ويثير في نفس الوقت التساؤل والاستفهام حول مبررات وخلفيات هذا الاهتمام وخلفيات توظيف الخطاب السياسي للتعبئة والتجنيد حوله.

وعليه، تأتي هذه الورقة البحثية لتعالج الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الخطاب السياسي الرسمي في حل معضلة تنمية "مناطق الظل" والاستجابة لتوجهات المنتظم الدولي ذات الصلة؟

يتفرع عن هذه الإشكالية، التساؤلات التالية:

-ماهي مناطق الظل، وما دوافع تركيز الخطاب الرسمي عليها؟

-في ماذا تتمثل علاقات الارتباط بين معضلة التهميش والفقر والتوجهات التنموية للرئيس تبون؟

-هل أن تركيز الخطاب السياسي الرسمي على النهوض بمناطق الظل هو استجابة وتكيف مع التوجهات الدولية ذات الصلة؟

فرضيات الدراسة:

كلما تواصل تركيز الخطاب السياسي من أعلى المستويات على قضية مناطق الظل، كلما ساهم ذلك في تسريع وتيرة تبني السياسات المناسبة لتنميتها ورصد الإمكانيات المتعلقة بتنفيذها.

مناهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الورقة البحثية على توظيف المنهج الوصفي في الكشف عن السياسة التي اعتمدها الجزائر في سبيل التكفل بتنمية مناطق الظل وفك العزلة عنها؛ من خلال استخدام أداة تحليل المضمون في دراسة محتوى الخطاب السياسي الرسمي والرئاسي منه خاصة عبر جمع البيانات من العديد من الخطابات الرسمية السمعية والبصرية والمكتوبة، وتحليل المعلومات الواردة فيها، ومحاولة التعرف على الاتجاهات والقيم التي تدعوا إليها. وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية وكذا الفرضية المرصودة، ارتأينا تناول الدراسة وفق المحاور التالية:

المحور الأول: تعريف مناطق الظل وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية

نحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى تعريف عبارة "مناطق الظل" من الناحيتين الاصطلاحية واللغوية للوقوف على التوظيفات التي استقرت عليها وطنيا وهي في الغالب سلبية الدلالة، في مقابل المعاني اللغوية ذات الطابع الإيجابي التي تكتنفها بالأساس (نقطة 1)، لنعرج على موضوع العدالة الاجتماعية كمطلب عالمي وأمني للقضاء على فوارق التنمية عالميا ومحليا، وكحجر زاوية ضمن كل السياسات الاجتماعية التي تبنتها الجزائر

ابتداء من البيان المؤسس لأول نوفمبر 1954 وانتهاء بأخر تعديل دستوري لعام 2020، والتي من تداعياتها ذات الصلة التزام الدولة الجزائرية بالتكفل بمناطق الظل فيها (نقطة 2).

1-تعريف مناطق الظل:

اصطلاحا، تستعمل عبارة "مناطق الظل" للإشارة إلى الأماكن التي تعاني من ضعف التنمية وقلة الخدمات (مناطق مقصاة من التنمية، ويسودها الفقر) سواء داخل المدن أو على حوافها، أو في المناطق الريفية أو الجبلية أو الحدودية.

ومن التعاريف الواردة لها نذكر:

"هي المناطق النائية والمعزولة والجبلية والمناطق المحيطة بالمدن": أو هي "كل مظاهر البؤس التي تعيشها المناطق النائية البعيدة عن مراكز الحياة وتفتقد لأدنى شروط الحياة ويصعب الوصول إليها في غياب طرق ومسالك، إلى جانب انعدام الكهرباء والغاز والمياه الشروب والتغطية الصحية". (حدوش وردة؛ سامي بسة، 2021، صفحة 11).

في الجزائر، تم توظيف هذا المصطلح سياسيا وإعلاميا للفت الأنظار إلى المناطق المحرومة من التنمية (أو بؤر التخلف)، والمقدر عددها في إحصاء أولي (جوان 2020) ب 15044 منطقة ظل، أي معدل 10 مناطق ظل لكل بلدية (بتقسيم 15000 على عدد البلديات: 1541)، يقطنها حوالي 8 ملايين جزائري، والتي تتمثل حاجياتها (حسب السيد إبراهيم مراد"، مستشار الرئيس "تبون" لمناطق الظل) في "فتح المسالك المؤدية إلى القرى والمداشر، والربط بالكهرباء والغاز، والتغطية الصحية التي تكاد تنعدم أحيانا، وتوفير الماء الشروب وشبكات الصرف الصحي، وتحسين ظروف التمدرس والنقل المدرسي وفضاءات الترفيه". (مراد، 2020).

لكن في تاريخ لاحق، تم مراجعة هذا الرقم نحو تخفيضه إلى 13587 منطقة ظل (بدلاً عن 15040 في الإحصاء الأولي)، وذلك بسبب "التدقيق والتمحيص في معايير التصنيف، ومنها أن المناطق التي تسجل بعض النقائص وقريبة من المدن ليست مناطق ظل"، كما صرح بذلك مستشار الرئيس "تبون" لمناطق الظل. (زرافنية، 2021).

لغة: على عكس المعنى الاصطلاحي ذو الدلالة السلبية، يعبر بالظل عن العز والرفاهية (ترجمان، 2022). كما يشير لفظ الظل إلى "كنف، حضن، حماية،.." وكلها ذات دلالات إيجابية ضمن اللغة والثقافة العربية، المتأثرة بالبيئة العربية ذات الطبيعة الصحراوية في الأساس (الجزيرة العربية) والتي يأخذ فيها الظل معنى إيجابي.

وما يؤكد ذلك هو استعمالات لفظة الظل في الثقافة العربية الإسلامية: فضمن القرآن الكريم "الظل" يرادف معنى "النعيم" (Béatitude) (التوظيف: ظلة، ظلال، ظليلاً).

وكذلك الشأن بالنسبة للحديث الشريف (ومثاله حديث "سبعة يظلهم الله في ظله يوم القيامة..." أي يبسط عليهم الحماية الربانية فلا ينالهم لهيب الشمس المسلط على سائر الخلائق). (maizi, 2021, p. 65).

ومنه فعبارة "ظل" في اللغة العربية لها دلالة إيجابية في الأصل، وذلك على العكس من اللغة الفرنسية أين تستخدم عبارة «zones d'ombre» بدلالة إزدراية (connotation dépréciative) تعني "الشكل المظلم silhouette sombre" تأثراً بالبيئة الفرنسية المعروفة بمناخها البارد وسمائها المكفهرة خاصة فصلي الخريف والشتاء. ومدينة "باريس، عاصمة الأنوار، وقبل أن تصير كذلك، عاشت لقرون في الظلام، وانتشرت فيها الجريمة خاصة في الليل، ومنه كانت عبارة مناطق الظل تعني ضمن الثقافة الفرنسية تلك المناطق التي يسودها الظلام وتنتشر فيها الجريمة والأخطار.

ومنه، فاستعمال عبارة "مناطق الظل" في الخطاب الرسمي الجزائري هو استخدام مجازي (sens figuré) للدلالة على البؤس والتخلف والإقصاء، كترجمة حرفية عن اللغة

الفرنسية "zones d'ombre" والتي تعني حرفيا "نقطة مظلمة وغير مضاءة". ولعل التعبير الأقرب إلى اللفظة الفرنسية zones d'ombre هي اللفظة العربية "مناطق النذل أو العار (l'opprobre) بدلا عن مناطق الظل.

2-تعريف العدالة الاجتماعية:

تعرف العدالة الاجتماعية على أنها "مبدأ سياسي وأخلاقي يهدف إلى المساواة في الحقوق والتضامن الجماعي الذي يسمح بتوزيع عادل ومنصف للثروة، سواء كانت مادية أو رمزية، بين مختلف أفراد المجتمع". (toupie.org/Dictionnaire/, 2022).

بالنسبة للأمم المتحدة، تعد العدالة الاجتماعية شرطا أساسيا للتعايش السلمي والمزدهر بين الأمم وداخل الأمم ذاتها، لذلك قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعون (73) المنعقدة يوم 26 نوفمبر 2007 اعتماد تاريخ 20 فيفري من كل سنة "يوما عالميا للعدالة الاجتماعية" يحتفل به سنويا. (OIT, BIT, 2011).

لذلك صارت العدالة الاجتماعية بمثابة حجر الزاوية في كل سياسة اجتماعية.

أما في الجزائر، فتكاد كل النصوص المنشئة أو المهيكلة للدولة الجزائرية الحديثة تشير من قريب أو من بعيد إلى الطابع الاجتماعي للدولة، على اختلاف الأزمنة والأوضاع والتوجهات التي عرفتها الجزائر، مما يشي بالمكانة الخاصة التي يتمتع بها هذا الطابع لدى صانع القرار أو لدى المواطن على حد سواء، قديما أو حديثا، من البيان المؤسس لأول نوفمبر 1954 إلى آخر تعديل دستوري لعام 2020:

حيث أشار بيان أول نوفمبر ابتداء إلى أن هدف الثورة الجزائرية هو "تحقيق الاستقلال الوطني بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة، ضمن إطار المبادئ الإسلامية". (موسوعة عريق، 2022)

كما حفل آخر تعديل دستوري (2020) بالتأكيد على المسائل المتعلقة بالعدالة الاجتماعية ضمن الديباجة أو ضمن مواد المتن: حيث جاء في الديباجة "إن الشعب الجزائري متمسك بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة". (الجريدة الرسمية، 2020).

أما متن النص الدستوري، فقد أشار في مواضع كثيرة من مواده إلى العدالة الاجتماعية كقضية يتعين على المؤسسات العمومية ترقيتها والقضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية (المادة 09) والنص عليها ضمن المبادئ التي تقوم عليها الدولة (المادة 16) وإمكانية إفادة بعض البلديات الأقل تنمية بتدابير خاصة (المادة 17) ونص على "التغطية المنصفة للتراب الوطني" ضمن المبادئ التي تقوم عليها المرافق العمومية بالإضافة إلى مبادئ المساواة والاستمرارية والتكيف المستمر. (الجريدة الرسمية، 2020).

المحور الثاني: تحليل الخطاب السياسي الرسمي حول ظاهرة مناطق الظل في

الجزائر:

نعالج ضمن هذا المحور الثاني موضوع الخطاب السياسي من حيث التعريف به ومميزاته وخصائصه كوسيلة تعبئة وتجنيد حول القضايا ذات الأهمية (نقطة 1)، وتوظيفه من قبل أعلى المستويات الرسمية في الجزائر (الخطاب الرئاسي خاصة) كبوصلة للفعل السياسي، وكآلية للتجنيد المؤسساتي والشعبي، مع بحث وتحليل خلفيات هذا الخطاب ومدى ارتباطه بشخصية وبرنامج الرئيس عبد المجيد تبون (نقطة 2).

1- تعريف الخطاب السياسي وخصائصه:

1-1: تعريف الخطاب السياسي ومميزاته:

-تعريفه: يراد بالخطاب السياسي (Discours Politique/Political Discourse) "خطاب السلطة الحاكمة. وهو خطاب موجه عن قصد إلى المتلقي المقصود، للتأثير عليه". (مبروك،

(2021)؛ كما يعد الوسيلة الرئيسية التي يستخدمها محترفو السياسة في مخاطبة بعضهم أو مخاطبة أفراد الشعب.

وعادة ما يرتبط الخطاب السياسي بوجود أحداث معينة تسبق إلقاء نصه (مثل انتخابات معينة) أو تفاصيل مرتبطة باجتماع معين أو إعلان عام. (خضر، خصائص الخطاب السياسي، 2022).

كما يرى "ميشال فوكو" Michel Foucault بأن الخطاب السياسي تنوع مصادر إنتاجه "لتشمل الأفراد والجماعات والمؤسسات، ... وهو ليس ناتج عن ذات فردية يعبر عنها، بل يكون خطاب مؤسسة".

-مميزات الخطاب السياسي: أما من حيث المميزات، والتي تجعل منه خطابا إقناعيا بشكله ومضمونه، فإن الخطاب السياسي يتميز بما يلي: (خضر، خصائص الخطاب السياسي، 2022)
-أنه يعالج أهم القضايا على المحورين الداخلي والخارجي، ويمتلك سلطة نفوذ مستمدة من الجهة الصادر عنها.

-ارتباطه بالظروف والأحداث السائدة في المجتمع وعلى الساحة السياسية.

-تمده السياسة بأهم المضامين والأفكار والقضايا المهمة.

-يهدف إلى التعبير عن وجهة نظر صاحبه، فهو يتبع أسلوب الإقناع عن قصد ونية.

-يكثر من استعمال مصطلحات بعينها مثل الشعب والأمة والوطن والمصير المشترك والحرية والمساواة، ويوظف ضمير "نحن" لخلق تواصل بين المتكلم والمتلقي.

-يمتاز بالتغير بحسب التغيرات الاجتماعية والسياسية، ويجاوب استخدام اللغة اليومية للتفاعل مع أفراد المجتمع.

-هو خطاب قصدي غير عفوي، خال من المشاعر الذاتية أو الفطرية.

-يرتبط بالموقف الذي صنع لأجله والظروف التي جاء ليعبر عنها، وبمجرد اختفائها، يفقد قوته.

-يحقق هدفه المنشود من خلال ما يكتسبه من رسمية يستمدّها من السلطة التي ينتهي إليها، مما يجعله يفرض مصداقيته لتحقيق هدفه.

وهناك من يضيف إلى مميزات الخطاب السياسي الاهتمام الخاص "بالكلمات المفتاحية" (mots clés) من حيث انتقائها بدقة وتكرار استخدامها في ذات الخطاب "لتختمر في ذهن الجماهير وتأخذ بعقولهم".

وهذه المصطلحات ذات التأثير الواسع على توجهات الجمهور، هي وسيلة الخطاب السياسي لإحلال توجهات جديدة فيه.

2-1: خصائص الخطاب السياسي:

أما من حيث الخصائص فنذكر ما يلي: (نسمة، 2019)

-أنه يعتمد على استراتيجية نظرية في صياغة نصه، والابتعاد عن التفاصيل التي لا تدعم الهدف منه بشكل مباشر، وأنه يساهم في الدفاع عن القرارات الصادرة عن جهة معينة، وأنه يلتزم بلغة واضحة تجاه الفئة المستهدفة، لتحقيق التأثير المطلوب منه (خاطبوا الناس على قدر ما يفهمون). كما أن موضوعاته ترتبط بالشأن العام، وانه بغية تأكيد محتواه، فإنه يلجأ إلى تكرار بعض الجمل والكلمات التي تؤكد المعنى وترسخه في الأذهان.

كما أنه يهدف في بعض الأحيان إلى بث روح التفاؤل بالمستقبل، كما تمتاز بنيته بالتماسك.

2- الخطاب السياسي حول ظاهرة مناطق الظل في الجزائر:

قبل الشروع في تحليل الخطاب السياسي الرسمي بخصوص مناطق الظل (خاصة الخطاب الرئاسي ليوم 2020/02/16)، ولدواع منهجية وعلمية، قمنا بالاطلاع على العديد من الخطابات الرئاسية التي ألقاها الرئيس "عبد المجيد تبون" بنفسه، أو ناب عنه في إلقائها مستشارون أو مندوبون عن الرئاسة أو الحكومة، في مناسبات وطنية (كعيد العمال: أول ماي) أو أمام مؤتمرات علمية (كالملتقى الدولي للمحامين حول الحماية القانونية والقضائية للاستثمار في فيفري 2020، أو ضمن جلسات وندوات وطنية (كالجلسات الوطنية حول

اقتصاد المعرفة في مارس 2021، والندوة الوطنية حول الإنعاش الاقتصادي في ديسمبر 2021). بالإضافة إلى عديد الوثائق التي أصدرها بعد انتخابه (خطاب التنصيب بتاريخ 2019/12/19، أو ملخص البرنامج الرئاسي 2019-2024 المدرج تحت عنوان "التزاماتي ال 54 لبناء جمهورية جديدة")، أو بمناسبة لقاءات الحكومة والولاية (2020، 2021، 2022)، أو بمناسبة اجتماعات مجلس الوزراء (خاصة بيان مجلس الوزراء بتاريخ 2020/02/03)، أو حتى قبل انتخابه رئيسا (ملخص برنامجه الانتخابي، الصادر بتاريخ 2019/12/09)؛ وهي خطابات يمكن الاطلاع على عدد كبير منها عبر رابط موقع الرئاسة الجزائرية، خاصة ضمن ركن "خطابات ورسائل الرئيس". (رئاسة الجمهورية، 2022)

كما قمنا أيضا بالاطلاع على أعمال رئيس الوزراء وبيانات مجلس الحكومة (خاصة البيان المؤرخ في 2020/02/05 المتضمن المصادقة على مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية). (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

وعليه، سنركز فيما يلي على تحليل مضمون الخطاب الرسمي الصادر عن رئيس الجمهورية تحديدا (خطاب 16 فيفري 2020 بالأساس) والذي عالج في القلب منه قضية التكفل بمناطق الظل، على اعتبار اهتمام الرئيس "تبون" شخصيا بالمسائل المتعلقة بالتنمية المحلية (كما نبين ذلك لاحقا)، وبالنظر إلى كونه أول رئيس جزائري يخص هذه الظاهرة باهتمام خاص، ويعقد من أجلها العديد من اللقاءات الرسمية، ويفرد لها العديد من الخطابات في عديد المناسبات، ويصدر من أجل التكفل بها برنامجا خاصا بعشرات الملايير من الدنانير، مع جدول زمني للتنفيذ.

أما منهجية التحليل فقد اعتمدنا فيها على دراسة عناصر معينة مرتبطة بالخطاب: كالسياق والتوقيت، وخلفيات التوظيف والكلمات المفتاحية وترتيبها، والمفردات الرديفة والتكرار، حيث وقفنا على ما يلي:

من حيث السياق التاريخي، تصدر خطاب الرئيس تبون المتعلق بمناطق الظل أجندة أولويات سياسته الداخلية شهرين فقط منذ بداية عهده الانتخابية (ديسمبر 2019- فيفري 2020)، مما أثار ردود فعل متباينة من الفاعلين السياسيين داخل الوطن: بين موالاة رحبت بالفكرة ورأت فيها وفاء لوعوده الانتخابية، وبين معارضة أوعزت ذلك إلى كون السلطات الرسمية تستثمر في خطاب مناطق الظل لأغراض تسويقية للعهد الجديد الذي يمثله الرئيس "تبون"، ولإعادة تجنيد الشارع حول موضوع يحقق الإجماع (وهو محاربة التهميش وغياب التنمية الذي يمثله مناطق الظل)، بعد حالة التشتت التي صاحبت وأعقبت الحراك الشعبي لعام 2019، وأيضا بهدف إخفاء الحقيقة التي مفادها أن ظاهرة التخلف هي شيء معلوم عن هذه المناطق وليس شيئا حديث الاكتشاف، وأن استخدام هذه اللفظة هي للإشارة إلى كونها كانت بعيدة عن الأضواء ولم يتم رصدها، وكذلك تبرير سوء التسيير الذي بسببه ظلت هذه المناطق بعيدة عن التنمية، وإعادة توجيه أصابع الاتهام نحو السلطات المحلية التي لم تقم بواجبها.

ورغم ورود إشارات إلى أن أول من استخدم لفظة "مناطق الظل" (ولكن ضمن سياق مخالف) هو وزير الإعلام السابق "حميد قرين" للتعبير عن المناطق غير المغطاة بواسطة البث الإذاعي في الجزائر (Maizi, p. 64)، إلا أنه من المتعارف عليه بصفة عامة، هو أن استعمال عبارة "مناطق الظل" لأول مرة ضمن الخطاب السياسي الرسمي الجزائري تعود إلى سنة 2020، وبالتحديد إلى تاريخ 16 فيفري 2020 بمناسبة لقاء الحكومة مع الولاية (أي حوالي شهرين بعد الانتخابات الرئاسية ل 12 ديسمبر 2019)، أين ألقى فيه الرئيس "تبون" خطابا هاما استعرض فيه الخطوط العريضة لبرنامج الرئاسي والذي سماه "من أجل جزائر جديدة". وقد تخلل الخطاب الرئاسي على غير العادة، عرض شريط وثائقي من إنتاج مؤسسة التلفزيون الجزائري مدته 35 دقيقة عنوانه "مناطق الظل"، والذي أراد الرئيس من خلاله لفت اهتمام الحضور (الوزراء والولاية، الذين يمثلون ركيزة الجهاز التنفيذي للدولة

على المستويين المركزي والمحلي) إلى ظاهرة غياب العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بتقاسم ثمار التنمية، والتي لا تستفيد منها أعداد كبيرة من المواطنين ومناطق عديدة من الوطن التي تعاني من العزلة وتندعم فيها أبجديات الحياة الكريمة (من سكن لائق، وتوصيل بشبكات الكهرباء والغاز والمياه الشروب والصرف الصحي، وهياكل التمدرس والنقل وغيرها)، والتي سماها في خطابه "المناطق المنسية" و "مناطق الظل" (والتي عدد ذكرها في خمسة مواضع من خطابه)، لتشكل بذلك الكلمة المفتاحية الأبرز في الخطاب والقادرة على تحقيق الإجماع لدى الجزائريين، وتؤسس لتوجهات جديدة لدى الجمهور المطالب بالتغيير المعبر عنه فترة الحراك الشعبي.

ونشير ضمن هذا الموضوع إلى أنه نظرا لانعدام نص مكتوب لخطاب 2020/02/16 سواء على منصة الرئاسة الجزائرية أو في غيرها من المواقع الرسمية، فإنه يرجح لدينا بأن هذا الخطاب ألقى مرتجلا إلى حد كبير (رغم وجود مادة مكتوبة استند إليها) ولعل هذا ما يفسر تضمنه عبارات باللغة الدارجة، وتكرار استعمال بعض الأفكار أو المفردات في أكثر من موضع من الخطاب والذي دام حوالي 50 دقيقة. وعليه فقد اعتمدنا في تحليلنا على نسخة الفيديو من الخطاب (صوت وصورة) الموجودة على النت (موقع قناة النهار تي في). (رئاسة الجمهورية، 2020)

ومنذ ذلك التاريخ، تكرر استخدام لفظة "مناطق الظل" سياسيا وإعلاميا واجتماعيا، وعلى جميع الأصعدة المركزية واللامركزية، لمدة جاوز مجالها الزمني النصف الأول من العهدة الرئاسية (2019-2024).

خلفيات الخطاب ومضمونه:

تعود خلفيات اهتمام الرئيس تبون بمناطق الظل وفك العزلة عنها، عبر خطابه السياسي أو ضمن برنامج الرئاسي -حسب تقديرنا- إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية، نجملها في شكل نقاط كالتالي:

-الخلفية العائلية للرئيس "تبون" المنحدر من أصول ريفية (مولود بمنطقة المشرية ولاية النعامة، وهي منطقة داخلية ضمن الهضاب العليا السهبية، عانت كثير من مناطقها من مظاهر التهميش وغياب التنمية).

-الخبرة الشخصية والالتزام المهني للرئيس "تبون" فيما يتعلق بقضايا التنمية المحلية والجوارية، حيث أنه من المعلوم قضائه جزءا كبيرا من مساره الوظيفي في قطاع الجماعات المحلية كإطار إداري (بولايات بشار، الجلفة، وباتنة)، ثم كوالي على رأس كثير من الولايات الداخلية مثل أدرار (1983)، تيارت (1984)، وتيزي وزو (1989). (رئاسة الجمهورية، 2022)

-حرص الرئيس على التوازن الإقليمي فيما يتعلق بتوزيع مشاريع التنمية لتشمل المناطق الداخلية من الوطن، وخارجا عن العواصم الكبرى. ولعل من تجليات هذا الحرص هو عقد اللقاء الثالث للحكومة مع الولاية (سبتمبر 2021) تحت شعار "إنعاش اقتصادي، توازن إقليمي، عدالة اجتماعية"، والتوجيه بعقد اجتماعات الحكومة خارج الجزائر العاصمة (وهو ما حدث لأول مرة في ولاية خنشلة بتاريخ 2021/12/12، ثم تكرر قريبا في ولاية تيسمسيلت بتاريخ 2022/11/30).

-إرادة توحيد كلمة وجهود الجزائريين، وإحلال توجهات جديدة للجمهور حول قضايا جامعة (مسألة التنمية بمناطق الظل) بدلا عن قضايا السياسة والهوية وغيرها التي شتت الشارع زمن الحراك.

-إعلان الالتزام بالتعهدات الـ 54 الواردة ضمن برنامجه الانتخابي كمرشح حر لرئاسيات 2019/12/12، (ملخص البرنامج الانتخابي للمرشح عبد المجيد تبون: إلتزاماتي الأربع وخمسون، 2019) والتي أصبحت التزمات رسمية له بعد انتخابه رئيسا للجمهورية: خاصة الإلتزام رقم 09 (المتعلق بإصلاح شامل للتنظيم الإقليمي لتسيير الإدارة المحلية)، والإلتزام رقم 14 (المتعلق بتعزيز الدور الاقتصادي للجماعات المحلية)، والإلتزام رقم 31 (حول ضمان حصول جميع المواطنين على الكهرباء والغاز)، والإلتزام رقم 33 (المتعلق بضمن إطار معيشي

نوعي يحترم متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة)، والالتزام رقم 35 (المتعلق بالقضاء بشكل نهائي على الفوارق التنموية). (رئاسة الجمهورية، 2020)

خطاب 16 فيفري 2020 هو من نوع الخطاب المرتجل غير المكتوب، لكنه غير عفوي تماما (يستند إلى أفكار مكتوبة مسبقا)، تخللته عبارات عاطفية تعبر عن الشجاعة وتحمل المسؤولية (لا ينبغي أن نخفي المشاكل، لسنا أنبياء)، وشجبت لممارسات الماضي (تزيين المدن، وإقامة المشاريع الضخمة على غرار مشروع الطريق السيار شرق غرب، وصرف ميزانيات كبيرة على مشاريع هامشية)، في مقابل التغافل عن وضعيات أعداد كبيرة من المواطنين الذين لا يزالون يعيشون في ظروف ما قبل (1962).

المحور الثالث: الاستراتيجية الوطنية للتكفل بمناطق الظل على ضوء الالتزامات الدولية للجزائر:

نسعى عبر هذا المحور إلى التعرف على الاستراتيجية الجزائرية للتكفل بمناطق الظل، التي عرفت نقلة خاصة منذ بداية العهدة الانتخابية للرئيس تبون، الذي رسم بعضا من معالمها ضمن برنامج الانتخابي من جهة، والتي أصبحت جزءا من التزاماته بعد انتخابه على رأس الدولة الجزائرية من جهة ثانية، حيث نتطرق إلى أهم ملامح وعناصر هذه الاستراتيجية من خلال مخطط عمل الحكومة الذي اقترن عنوانه بالبرنامج الرئاسي "من أجل تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية" (نقطة 1)، بالإضافة إلى بحث مدى ارتباط هذه المعطيات المحلية مع الالتزامات الخارجية للجزائر وتكيفها مع البرنامج الأممي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (نقطة 2).

1- الاستراتيجية الوطنية للتكفل بمناطق الظل:

لقد أكد الرئيس "تبون" بعد تنصيبه رئيسا للجمهورية على أن "الجزائر الجديدة لن تبني إلا بترقية هذه المناطق والتكفل بساكنتها"، ووضع ذلك على رأس أولوياته. كما برر اهتمامه

بتنمية هذه المناطق ب "ضرورة إقامة العدالة الاجتماعية وفق مقتضيات سيادة القانون" (خطاب 16 فيفري 2020).

وعليه تم وضع استراتيجية وطنية للتكفل بتنمية مناطق الظل (فك العزلة عنها وترقيتها)، يمكن استشفاف ملامحها من خلال العناصر التالية:

-تواتر الخطابات الرئاسية في التعرض للمسائل المتعلقة بها في عديد المناسبات، بالإضافة إلى خطابات سائر المسؤولين على المستويات المركزية (الوزيرين الأولين "عبد العزيز جراد" ثم "أيمن بن عبد الرحمان"، أو وزراء الداخلية مثلا) وكذا المستويات المحلية (الولاية ورؤساء البلديات).

-تعيين الرئيس "تبون" لمستشار خاص أوكلت له مهمة متابعة ملف "مناطق الظل" (وهو السيد "إبراهيم مراد"، الذي عين لاحقا في منصب وسيط الجمهورية في ماي 2021 ثم وزيرا للداخلية ابتداء من شهر سبتمبر 2022).

-تخصيص جزء هام من اللقاءات الأربع للحكومة بالولاية للمسائل المرتبطة بها على النحو التالي:

-اللقاء الأول: في 2020/02/16 تحت شعار "لقاء الحكومة-الولاية من أجل جزائر جديدة".

-اللقاء الثاني: في 2020/06/12 تحت شعار "لقاء تقييمي لمدى تنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية".

-اللقاء الثالث: في 2021/09/26-25 تحت شعار "إنعاش اقتصادي، توازن إقليمي، عدالة اجتماعية".

-اللقاء الرابع: في 2022/09/25-24 تحت شعار "ترقية الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية".

-إصدار برنامجا خاصا لتنمية مناطق الظل عبر تخصيص غلاف مالي كبير قدر ب 110 مليار دج برسم سنة 2021 وزعت كالتالي: 50 مليار دج للمخططات البلدية للتنمية، 20 مليار دج

لبرامج التحسين الحضري و40 مليار دج لهيئة الطرقات. (Maizi، 2021، صفحة 71)

عناصر الاستراتيجية الوطنية من خلال مخطط عمل الحكومة:

لقد أفرد مخطط عمل الحكومة المنشور في شهر سبتمبر 2021 ضمن حديثه عن "تحسين الإطار المعيشي للسكان" (الفصل الثالث "من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية مدعمة") ركنا خاصا تحت تسمية "تأهيل وتنمية المناطق التي تحتاج مرافقة خاصة (مناطق الظل)" يستعرض فيه معالم السياسة الحكومية وحصيلة أولية عن البرنامج الخاص المعتمد لتنمية هذه المناطق والذي شرع فيه ابتداء من شهر مارس 2020، حيث جاء فيه ما يلي: (مصالح الوزير الأول، 2021):

-إلى سبتمبر 2021، تم إحصاء 13000 منطقة ظل عبر التراب الوطني يشمل برنامج تأهيلها 43.705 مشروعا بمبلغ 548 مليار دج في المجموع، تم منها حشد 310 مليار دج انطلاقا من مصادر تمويل مختلفة: كميزانية الدولة، صندوق التضامن للجماعات المحلية، ومساهمات الميزانيات المحلية. وقد سمح هذا المبلغ بتمويل 24.093 مشروعا على مستوى 9805 مناطق موزعة على 1343 بلدية (أي أكثر من 55% من المشاريع المحددة).

ويقدر عدد المشاريع المنجزة إلى سبتمبر 2021 بـ 12.532 (أي بنسبة 52% من المشاريع الممولة)، استفاد منها 04 ملايين ساكنا على مستوى 6709 مناطق، تمثلت (حسب أهميتها التنافسية وفق عدد المشاريع) فيما يلي: 4177 مشروع يتعلق بعمليات التزويد بمياه الشرب والتطهير، 2926 عمليات فك العزلة، 2035 توصيل المساكن بالكهرباء والغاز، 1631 تحسين ظروف تدرس التلاميذ، 859 إنجاز شبكات الإنارة العمومية، 408 مشاريع الصحة الجوية، 377 إنجاز مساحات للعب وفضاءات للترفيه، و119 مشروعا آخر (نقل عمومي، هياكل أساسية إدارية، مشاريع أمنية،...).

وبعد عامين ونصف من انطلاق البرنامج الخاص للتكفل بمناطق الظل، أعلن رئيس الجمهورية ضمن فعالية اللقاء الرابع للحكومة مع الولاية (2022/09/25-24) عن أن "82% من مشاكل مناطق الظل قد حلت بفضل مليارات الدينارات التي صرفت عليها، والتي أنفقت

على مشاريع فك العزلة، وتوفير ضروريات الحياة من هياكل التمدرس والمياه والطاقة والنقل وغيرها. كما ألح على إتمام ما تبقى منها، وطى هذا الملف بنهاية سنة 2022 أو بداية سنة 2023". (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022).

2- مناطق الظل والالتزامات الدولية للجزائر فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:

سنتعرف ضمن النقطة الثانية من هذا المحور على العلاقة بين المشروع الجزائري للتكفل بمناطق الظل، مع البرنامج الذي سطرته منظمة الأمم المتحدة للقضاء على ظواهر الفقر وعدم المساواة وتدهور البيئة على المستوى العالمي والمعروف تحت مسمى "أهداف التنمية المستدامة أفق 2030"، من خلال التطرق أولا إلى مضمون الخطة الأممية حول "أهداف التنمية المستدامة"، ولنعرج في مرحلة ثانية على مدى انسجام المشروع الجزائري للقضاء على مناطق الظل مع هذه الخطة الأممية وتماهيته مع أهدافها.

أولا- أهداف التنمية المستدامة: (ODD)

تعرف منظمة الأمم المتحدة "أهداف التنمية المستدامة" بأنها "عبارة عن خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. تتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي نواجهها بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة، والمناخ وتدهور البيئة، والازدهار والسلام والعدالة. فضلا عن ترابط هذه الأهداف، وللتأكد من ألا يتخلف أحد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل هدف من هذه الأهداف السبع عشرة بحلول عام 2030". (هيئة الأمم المتحدة، 2015)

إن "أهداف التنمية المستدامة" (والمعروفة اختصارا بال ODD: Objectifs du Développement Durable)، هي عبارة عن برنامج أممي تم إطلاقه سنة 2015 ليخلف برنامج "الأهداف الإنمائية للألفية للفترة 2000-2015" (والمعروف اختصارا ب OMD :

المتحدة بإدخال التعديلات اللازمة عليه، حيث أضيفت له انشغالات جديدة كالتغيرات المناخية والسلم والعدالة كأولويات.

لقد تزامن ظهور هذه الأهداف في عام 2015، مع اتفاقات أخرى ذات الأهمية ومنها "اتفاق باريس التاريخي حول التغيرات المناخية" (COP21) و"إطار سندي لتقليص مخاطر الكوارث" (المصادق عليه في شهر مارس باليابان)، بما يجعل منها جميعاً "مجموعة من المعايير المشتركة والأهداف القابلة للتحقيق لتقليص انبعاثات الكربون، وتسيير المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، وتقوية القدرة على النهوض بعد الأزمات". (PNUD, sans date)

ويشمل برنامج "أهداف التنمية المستدامة" (ODD) سبع عشرة هدفاً تغطي ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة، وهي: الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية، والأبعاد البيئية. وتمثل أهداف التنمية المستدامة السبع عشرة فيما يلي: 1- القضاء على الفقر. 2- القضاء التام على الجوع. 3- الصحة الجيدة والرفاه. 4- التعليم الجيد. 5- المساواة بين الجنسين. 6- المياه النظيفة والنظافة الصحية. 7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة. 8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد. 9- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية. 10- الحد من أوجه عدم المساواة. 11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة. 12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولين. 13- العمل المناخي. 14- الحياة تحت الماء. 15- الحياة في البر. 16- السلام والعدل والمؤسسات القوية. 17- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وتندرج تحت هذه الأهداف السبع عشرة، 169 غاية من أجل القضاء بشكل شامل على الفقر، وحماية الكوكب، والسماح للبشر بالعيش في سلم وازدهار.

ومن أجل تطبيق هذه الأهداف الطموحة بالنسبة للبشرية ابتداء من سنة 2016، تم تبني برنامج للتنمية المستدامة يدعى "أجندة 2030" في شهر سبتمبر من عام 2015 من قبل قادة 193 دولة عضوة في منظمة الأمم المتحدة.

ثانيا-مناطق الظل في الجزائر والأهداف الأممية للتنمية المستدامة:

انخرطت الجزائر مبكرا في المسعى العالمي من أجل التنمية المستدامة من خلال تجربة "أهداف الألفية من أجل التنمية للفترة 2000-2015" (والمعروفة بال OMD)، وسمح لها ذلك بتحقيق نتائج ملموسة وجد حسنة منها: توسيع نظام الحماية الاجتماعية إلى معظم السكان، والقضاء بصفة شبه كلية على الفقر المدقع، وتراجع الفقر العام. كما سجل نفس التقدم في مجالات تساوي الأنواع، والتمكين للمرأة، والت مدرس العام، وحماية الأمومة والطفولة، وغيرها. (Gouvernement Algérien, 2016).

كما انخرطت أيضا في المسعى الأممي الجديد المعروف بأهداف التنمية المستدامة (ODD)، والتي من أجل تجسيدها، بادرت منذ سنة 2016 إلى إنشاء لجنة وزارية مشتركة، مقرها بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تضم مختلف الدوائر الوزارية والمؤسسات والهيكل المعنية بأهداف التنمية المستدامة، ويشرف على تنسيق نشاطاتها وزارة الشؤون الخارجية، أسندت لها مهمة مراقبة تنفيذ هذه الأهداف. كما كلفت هذه اللجنة بإعداد أول تقرير وطني طوعي (2016-2018) حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتقديمه إلى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (Ecosoc)، المزمع عقدها في جويلية 2019. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018).

أما فيما يخص الإنجازات المحققة وطنيا، فقد صرح المدير الفرعي للبرامج والمؤسسات الدولية المتخصصة على مستوى وزارة الخارجية، بأن الجزائر تلقت تهاني من هيئات دولية

بخصوص النتائج المحققة، والتي من بينها القضاء على الفقر تحت عتبة 0.8%، وتوفير التدريس الابتدائي لكل الأطفال، علاوة على التمثيل النسوي في البرلمان (+31%)، وخفض نسبة الوفيات بالنسبة للأمهات والأطفال". (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018).

وضمن هذا السياق، يمكن إدراج البرنامج الرئاسي للتكفل بمناطق الظل والارتقاء بها (2020-2022)، ضمن الرؤية الجزائرية للتكيف مع البرنامج الأممي لتحقيق التنمية المستدامة أفق 2030 والذي تتلاقى العديد من أهدافه السبعة عشر (التي تعد بمثابة التزامات تعاهدت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على السعي لتحقيقها)، مع المشروع الجزائري المتعلق بتلك المناطق، وخاصة ما تعلق منها بالقضاء على الفقر (الهدف الأول)، وتحقيق متطلبات الصحة والتعليم الجيدين (الهدفان الثاني والثالث)، والمياه والنظافة (الهدف السادس) والطاقة (الهدف السابع) وتحسين البنية التحتية لتلك المناطق (الهدف التاسع)، والحد من أوجه عدم المساواة، والتباين في الاستفادة من ثمار التنمية (الهدف العاشر).

وقد سبق للرئيس "تبون" أن أكد على عزم الجزائر على إنجاح هذا المسعى الأممي مهما كانت الظروف، مصرحا بأن "الظرف الصعب الذي فرضته جائحة كوفيد-19 لم يثن الجزائر عن مواصلة الجهود في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشارف بلادي على الانتهاء من وضع إطار وطني خاص بمؤشرات قياس درجة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، موضحا أنه سيتم قريبا إدراج أجندة 2030 للتنمية المستدامة في القوانين المالية السنوية" (منظمة الأمم المتحدة، 2020).

وقد تكلفت الجهود الوطنية لتحسين ظروف العيش في المناطق النائية والمعزولة (التي تبناها الخطاب الرئاسي حول مناطق الظل)، باعتراف أممي من خلال تصنيف الجزائر ضمن المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا فيما يتعلق بتجسيد أهداف التنمية المستدامة لعام 2022. (الموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية، 2023)

الخاتمة:

ختاما لهذه الورقة البحثية وضمن الإجابة عن الإشكالية التي أثارها، نخلص إلى أن الخطاب السياسي الرسمي وخاصة الصادر عن رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" قد ساهم بفعالية كبيرة في إخراج "مناطق الظل" إلى "دائرة الضوء" بفضل حرصه على تبني طرحها شخصيا وفي وقت مبكر من بداية عهده الرئاسية، مما مكن من تسريع وتيرة التكفل بها إيذانا بإغلاق ملفها ضمن آفاق قريبة؛ وأنه شكل أيضا استجابة داخلية لتوجهات المنتظم الدولي فيما يتعلق بقضايا محاربة الفقر والقضاء على فوارق التنمية دوليا وداخليا. كما نخلص من ناحية أخرى إلى تأكيد ما أوردناه في الفرضية الرئيسة من ارتباط وتيرة حل المشاكل التي تعاني منها مناطق الظل، بتواصل الاهتمام بها والدعم لها من أعلى السلطات في البلاد، كما برز ذلك من خلال متابعة الخطاب السياسي الرئاسي المتعلق بهذه المسألة.

وفضلا عن الإجابة عن الإشكالية المطروحة ومناقشة فرضيتها، خلصنا إلى الاستنتاجات التالية:

1-تسليط "الضوء" على مناطق "الظل" بواسطة الخطاب السياسي الرئاسي في فترة جد مبكرة من العهدة الرئاسية (12 ديسمبر 2019-16 فيفري 2020) يدخل ضمن ما يمكن تسميته ب"فعل الأمير" fait du prince الذي يصدر عن صاحب السلطة الشرعية، خاصة وأن ذلك تم ضمن فترة السماح التي لا يسأل أثنائها المسؤول المنتخب حديثا عن تصرفاته أو توجهاته، ولا يطالب فيها بنتائج.

2-مشروع مناطق الظل هو رسالة عنونها الوفاء والالتزام والتشكر: وفاء الرئيس تبون لأصوله الريفية، والتزام بمساره الوظيفي الذي قضى شطره على مستوى قطاع الجماعات المحلية منسقا لجهود التنمية على مستواها، ومحاربا لمظاهر العزلة والتهميش فيها. وأيضا هو تشكر وعرفان بالجميل لقاعدته الانتخابية (حيث أن المناطق التي صوتت بكثافة، ولصالح برنامجه في الانتخابات الرئاسية ل 2019/12/12 هي المناطق الريفية بالأساس حاضنة ما

يعرف بمناطق الظل)، بينما كانت النسبة متدنية في غالب المناطق الحضرية، على غرار الجزائر العاصمة (19.68%)، وهران (33.32%)، وقسنطينة (30.36%). (المجلس الدستوري، 2019).

3- إختيار الرئيس تبون لأسلوب الخطاب السياسي في الإعلان والترويج لمشروع "تكفل الدولة بمناطق الظل" الموجه لمحاربة الفقر، هو أسلوب قصدي غرضه لفت الانتباه (marquer les esprits) وكذا تحقيق الإجماع حول مشروعه الأكبر وهو فكرة "الجزائر الجديدة".

4- تسجيل أزيد من 13000 منطقة ظل في الجزائر يعيش فيها عدة ملايين من الجزائريين هو رقم كبير ومخيف في آن، وي طرح التساؤل حول حجم هذه "القنبلة الموقوتة" وسببية تأجيل التكفل بها سابقا من جهة، وحول الالتزام الزمني القصير نسبيا للقضاء عليها حسب الوعود الحكومية، في ظل الصعوبات التي يعاني منها قطاع الجماعات المحلية المعني الأول بالتكفل بها: كضعف التأطير وغياب الكفاءات المؤسسة للفعل التنموي، مما يدفعنا للنصح بعدم التسرع في إنفاذ البرامج المسطرة أو استهلاك الأظرفة المالية المرصودة، إلا بعد إنفاذ الإصلاحات المبرمجة فيما يتعلق بصلاحيات الفواعل المحلية (الولاية ورؤساء البلديات)، أو إسناد مزيد من اللامركزية في التخطيط والتنفيذ لمشاريع التكفل بمناطق الظل.

5- المشروع الجزائري للقضاء على مناطق الظل هو امتداد لجهود سابقة مرتبطة بالمكانة الخاصة للعدالة الاجتماعية في الجزائر، ووفاء لالتزامات الجزائر الدولية فيما يتعلق بالقضاء على ظاهرة الفقر، ضمن ما يعرف بالخطة الألفية "أهداف التنمية المستدامة ODD 2030".

قائمة المراجع:

- باللغة العربية:

1. إبهال مبروك. (04 02, 2021). "الخطاب السياسي". تاريخ الاسترداد 01 11, 2022، من الموسوعة السياسية: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/الخطاب%20السياسي>

2. إبراهيم مراد. (30 11, 2020). حوار مع مستشار رئيس الجمهورية لمناطق الظل. (الإذاعة الوطنية، المحاور) الجزائر، الجزائر. تاريخ الاسترداد 2022، من <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20201130/203246.html>
3. الجريدة الرسمية. (30 12, 2020). التعديل الدستوري لعام 2020. مرسوم رئاسي رقم 442-20 المؤرخ في 2020/12/30، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020 (82)3، الديباجة، ص5. الجزائر، الجزائر: الجريدة الرسمية.
4. الجريدة الرسمية. (30 12, 2020). التعديل الدستوري لعام 2020. مرسوم رئاسي رقم 442-20 المؤرخ في 2020/12/30، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020 (82)، نفس المرجع، المادة 27، ص 10. (الأمانة العامة للحكومة، المحرر) الجزائر: الجريدة الرسمية.
5. الموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية. (2023). أهداف التنمية المستدامة، الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا في 2022. تاريخ الاسترداد 04, 2023، من الموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية: <https://arabcsr.org/ar/post/174/> أهداف-التنمية-المستدامة
6. حدوش وردة؛ سامي بسة. (2021). ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل. مجلة السياسة العالمية، المجلد 5 (العدد الخاص 01)، الصفحات 08-18. تاريخ الاسترداد 17 04, 2023، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/152133>
7. رئاسة الجمهورية. (16 02, 2020). كلمة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون. تاريخ الاسترداد 2022، من [Ennahar Tv: https://www.youtube.com/watch?v=UfkhwSyOy_w](https://www.youtube.com/watch?v=UfkhwSyOy_w)
8. رئاسة الجمهورية. (2020). إلتزاماتي ال 54 لبناء جمهورية جديدة، ملخص برنامجي الرئاسي 2019-2024. تاريخ الاسترداد 2022، من [el-mouradia.dz: https://www.el-mouradia.dz/ar/president/commitments](https://www.el-mouradia.dz/ar/president/commitments)
9. رئاسة الجمهورية. (2022). السيرة الذاتية للرئيس تبون. الجزائر. تاريخ الاسترداد 2022، من <https://www.el-mouradia.dz/ar/president/biography>
10. رئاسة الجمهورية. (2022). خطابات ورسائل الرئيس. تم الاسترداد من [el-mouradia.dz: https://www.el-mouradia.dz/ar/home](https://www.el-mouradia.dz/ar/home)
11. مجد خضر. (27 04, 2022). "خصائص الخطاب السياسي". تاريخ الاسترداد 2022، من https://mawdoo3.com/خصائص_الخطاب_السياسي

12. المجلس الدستوري. (16 12, 2019). بيان بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية ل 12/12/2019. (وكالة الأنباء الجزائرية، المحرر) تم الاسترداد من aps.dz: <https://www.aps.dz/ar/algerie/81226-12-2019>
13. مسعود زرقانية. (26 أفريل، 2021). إبراهيم مراد: تدقيق معايير التصنيف سمح بتخفيض عدد مناطق الظل من 15044 منطقة إلى 13587. الجزائر دايلي. تم الاسترداد من <https://edd-dz.net/66666.html>
14. مصالح الوزير الأول. (سبتمبر، 2021). مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية. الفصل 3، الفقرة 5/2، 96. الجزائر. تم الاسترداد من <https://premier-ministre.gov.dz/ar/category/مخططات-عمل-الحكومة>
15. معجم ترجمان (المحرر). (نوفمبر، 2022). معجم ترجمان. تاريخ الاسترداد نوفمبر، 2022، من معجم ترجمان: [/https://torjoman.com/dictionary/ar/maajim/all](https://torjoman.com/dictionary/ar/maajim/all)
16. ملخص البرنامج الانتخابي للمترشح عبد المجيد تبون: إلزاماتي الأربع وخمسون. (09 11, 2019). الجزائر اليوم، 06. تم الاسترداد من ملخص البرنامج الانتخابي للمترشح-عبد-ا/ [/https://www.aljazairalyoum.dz](https://www.aljazairalyoum.dz)
17. منظمة الأمم المتحدة. (23 09, 2020). أخبار الأمم المتحدة، "الرئيس عبد المجيد تبون: نقطع أشواطاً لبناء "جزائر جديدة" رغم الجائحة". تم الاسترداد من news.un.org: <https://news.un.org/ar/story/2020/09/1062092>
18. موسوعة عريق. (15 09, 2022). موقع عريق، موسوعة عربية عالمية. تاريخ الاسترداد 09 15, 2022، من [https://areq.net/#search: https://areq.net/m/1954](https://areq.net/#search:https://areq.net/m/1954). بيان أول نوفمبر. [https://areq.net/#search: https://areq.net/m/1954](https://areq.net/#search:https://areq.net/m/1954)
19. نسمة. (10 10, 2019). أنواع الخطاب السياسي. تاريخ الاسترداد 2022، من موقع المرسل: <https://www.almsal.com/post/871496>
20. هيئة الأمم المتحدة. (25 09, 2015). "أهداف التنمية المستدامة". تم الاسترداد من: [/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals](https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals)
21. وكالة الأنباء الجزائرية. (05 02, 2020). بيان مجلس الحكومة فيما يتعلق بالمصادقة على مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. تم الاسترداد من aps.dz: <https://www.aps.dz/ar/algerie/83306-2020-02-05-18-23-43>
22. وكالة الأنباء الجزائرية. (11 12, 2018). "تنمية مستدامة: الجزائر تقدم تقريرها في يوليو 2019". تم الاسترداد من www.aps.dz/ar/economie/63842-2019
23. وكالة الأنباء الجزائرية. (12 12, 2018). "الجزائر ساهمت بفعالية في إطلاق أجندة 2030". تم الاسترداد من www.aps.dz: www.aps.dz/ar/algerie/63887-2030

24. وكالة الأنباء الجزائرية. (2022, 09 24). الرئيس تبون، جل مشاكل مناطق الظل قد تم حلها. الجزائر. تاريخ الاسترداد 24, 09, 2022، من <https://www.aps.dz/ar/regions/131937-2022-09-24-16-51-07>

-المراجع باللغة الفرنسية:

25. Maizi, S. (2021). « le figement lexical au service du discours politique en Algérie. Les « zones d'ombre » entre euphémisation et structure lexicalisée ». e-scripta-romanica, 9, pp. 63-75. Récupéré sur <https://www.researchgate.net/publication/357194532>

26. OIT, BIT. (2011). O.I.T, « Rapport VI - La sécurité sociale pour une justice sociale et une mondialisation équitable ». organisation internationale du travail, Genève, Suisse. Consulté le 09 2022, sur https://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/previous-sessions/100thSession/reports/reports-submitted/WCMS_154234/lang--fr/index.htm

27. PNUD. (sans date). Historique des objectifs de développement durable. Récupéré sur www.dz.undp.org:www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/sustainable-development-goals/background.html

28. Gouvernement Algérien. (2016, juin). « Algérie : Objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015 ». Récupéré sur <https://consulat-lyon-algerie.fr/wp-content/uploads/2016/12/Objectifs-du-millenaire-pour-le-developpement-Algerie-2016.pdf>

29. www.toupie.org/Dictionnaire/. (2022, 10 01). <https://www.toupie.org/>. Consulté le 10 01, 2022, sur https://www.toupie.org/Dictionnaire/Justice_sociale.htm